

Distr.: General
15 October 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ١٢٩ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

إدارة الممتلكات ومشاريع التشييد الجارية في المواقع
الخارجية والتقديرات المنقحة المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين
٢٠١٠-٢٠١١، في إطار الباب ٢٠ - التنمية الاقتصادية
والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: نقل المكتب
دون الإقليمي في مكسيكو

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن إدارة الممتلكات ومشاريع التشييد الجارية في المواقع الخارجية (A/65/351)، وتقريره عن التقديرات المنقحة المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، في إطار الباب ٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بخصوص مقترح نقل المكتب دون الإقليمي في مكسيكو للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (A/65/385).

٢ - واجتمعت اللجنة الاستشارية في أثناء نظرها في التقريرين مع ممثلين للأمين العام قدموا معلومات وإيضاحات إضافية.



٣ - وقُدِّم التقرير المتعلق بإدارة الممتلكات عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٣/٦٣ (الجزء "أولاً")، وأيدت فيه الجمعية العامة استنتاجات وتوصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الداعية إلى تقديم الأمين العام تقارير مرحلية سنوية عن جميع مشاريع التشييد الجارية. وقُدِّم تقرير الأمين العام المتعلق بنقل المكاتب دون الإقليمية على إثر عدد من الدراسات الأمنية وتقييمات المخاطر التي أجراها قسم الأمن والسلامة التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمانة العامة. وتشير نتائج هذه الدراسات والتقييمات إلى أن الموقع الحالي للمكتب دون الإقليمي للجنة في مكسيكو يعرض موظفي الأمم المتحدة لخطر كبير في حال وقوع أعمال عنف أو كوارث طبيعية، مما دفع إلى التوصية بنقل مكاتب الأمم المتحدة إلى موقع يستوفي معايير العمل الأمنية الدنيا.

ثانياً - الممتلكات ومشاريع التشييد الجارية في المواقع الخارجية

٤ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير الأمين العام عن إدارة الممتلكات ومشاريع التشييد في المواقع الخارجية (A/65/351) يقدم آخر المعلومات عن التقدم المحرز في مجال تعزيز دور المقر في تنسيق ودعم إدارة الممتلكات ومشاريع التشييد في المواقع الخارجية، والتقدم المحرز في عملية تشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا وفي مكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

إدارة ممتلكات الأمم المتحدة في المواقع الخارجية

٥ - يصف الأمين العام في الفقرات من ١ إلى ١٩ من التقرير المسؤوليات الإضافية التي يضطلع بها مكتب خدمات الدعم المركزية، المتمثلة في إدارة المرافق في المكاتب الموجودة خارج المقر ومشاريع التشييد في المواقع الخارجية، وذلك منذ صدور إضافة إلى التقرير المتعلق بإدارة الممتلكات الخارجية (A/64/6 (Sect. 28D)/Add.1) وموافقة الجمعية العامة في قرارها ٢٤٣/٦٤ على تخصيص موارد إضافية في سياق الميزانية البرنامجية لفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن وظيفتين إضافيتين (١ ف-٥ و ١ ف-٢) تم توفيرهما لدعم الإدارة العامة للممتلكات في المواقع الخارجية. وأبلغت اللجنة أن الموظف المعاون المعني بشؤون الممتلكات الموجودة خارج المقر (٢ ف-٢) بدأ مهامه، وأن عملية استقدام الموظف الأقدم المعني بشؤون الممتلكات الموجودة خارج المقر (٥ ف-٥) أصبحت في مراحلها الأخيرة (انظر أيضاً الفقرة ١٤ أدناه).

٦ - وعلى النحو المبين في التقرير، يقدم مكتب خدمات الدعم المركزية الدعم للشبكة المشتركة بين الوكالات لمديري المرافق بالأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، من خلال آلية من المؤتمرات السنوية وتولي شؤون موقعها على شبكة الإنترنت. ويوفر المكتب الدعم أيضا لكبار مديري المرافق في المكاتب الموجودة خارج المقر، وذلك من خلال المؤتمرات التي تُعقد عن طريق الفيديو كل ثلاثة أشهر، فضلا عن مؤتمر سنوي بدأ يُعقد اعتبارا من عام ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، يواصل المكتب دعم ورصد عمليات تشييد المكاتب الجديدة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ويوفر التوجيه والمشورة بشأن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وسيقدم اقتراحا بشأن إقامة أماكن عمل مشتركة جديدة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وترميم مباني اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإعادة تأهيلها، في أعقاب الزلزال الذي ضرب شيلي في شباط/فبراير ٢٠١٠. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن المشاورات جارية مع الحكومة اللبنانية بشأن أماكن العمل المشتركة الجديدة في الإسكوا، وأن تقريراً عن هذا الموضوع سيُعد لتقديمه في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة.

٧ - وتنوّه اللجنة الاستشارية إلى أن المؤتمر السنوي الأول لمديري مرافق المكاتب الموجودة خارج المقر، الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٠، ركز على المشاكل التي تم اعتراضها في إدارة الممتلكات في المواقع الخارجية، وخصوصا الاستعراض الاستراتيجي للمرافق الموجودة في المواقع الخارجية الممتد على فترة ٢٠ عاما، ومنهجيات توفير الموارد المالية اللازمة للصيانة على المدى الطويل، وتحسين مرافق الأمم المتحدة على النحو اللازم لوضع حد بسرعة لتدهورها، كتدبير مؤقت، وتجنب نشوء الحاجة إلى إنفاق تكاليف باهظة لأعمال صيانة واسعة النطاق في المستقبل.

٨ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق في جميع المكاتب الموجودة خارج المقر انطلق في أيار/مايو ٢٠٠٩، من أجل معالجة المشاكل المتعلقة بإدارة المرافق على الصعيد العالمي، وتكوين نظرة على نطاق المنظمة عن الاحتياجات والأولويات ذات الصلة باستحداث مرافق جديدة والقيام بأعمال صيانة واسعة النطاق للمرافق القائمة، وكفالة توفير الدعم الكافي لمراكز العمل التي تتولى إدارة المرافق. وشرع في تنفيذ عملية أولية لجمع المعلومات من أجل تشكيل الأساس الذي تستند إليه الخطة الاستراتيجية للمرافق التي تمتد على فترة ٢٠ عاما.

٩ - وذكر الأمين العام في تقريره أنه في أعقاب تبادل واستعراض البيانات التي جُمعت، أصبح من الواضح أنه لا بد من توفير التوجيه والدعم المهنيين للتنبؤ بدقة بالاحتياجات من الموارد لأعمال صيانة المرافق وتشديد مرافق جديدة خلال فترة الـ ٢٠ عاما القادمة. ولذلك سيتعين توفير موارد مالية إضافية لتغطية تكاليف الخدمات الاستشارية اللازمة لتقديم الدعم التقني للجهود التي تبذلها وحدة إدارة الممتلكات الموجودة في المواقع الخارجية التابعة لمكتب خدمات الدعم المركزية، من أجل وضع إطار ومنهجية عمل لإجراء الاستعراض. وترد الأهداف العامة المتوخاة من الخدمات الاستشارية في الفقرة ٨ من تقرير الأمين العام.

١٠ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجزء الأعظم من تقرير الأمين العام خُصص لعرض الإجراءات المتخذة أو الخطوات المتبعة في مجال إدارة ممتلكات الأمم المتحدة، لكنه لا يتضمن أي معلومات تساعد على تكوين فكرة أوضح عن حجم الممتلكات المملوكة والمدارة وعن الدروس المستخلصة حتى الآن في هذا الشأن. قام ممثلو الأمين العام بإبلاغ اللجنة، بناء على استفسارها، أنه اتضح، في سياق المساعي المبذولة لوضع المعلومات التي جُمعت في إطار موحد، أن الردود التي وردت من المكاتب الموجودة خارج المقر تضمنت بيانات غير متسقة وأغفلت بعض العناصر، على الرغم من التعاون الهائل الذي أبدته هذه المكاتب أثناء مرحلة جمع المعلومات. فعلى سبيل المثال، أدرج بعض المكاتب المشاريع التي سبق أن أُدرجت في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بينما أغفلها البعض الآخر؛ وبعض المكاتب عرض التكاليف المقدرة للتشديد بجميع جوانبه، بينما لم يأت البعض الآخر على ذكر الاحتياجات اللازمة لمرحلة التخطيط الأولية؛ وتباينت تكاليف مشاريع التشديد القادمة شديد التباين ولم تستند دوماً إلى المعايير المعتمدة محليا في حقل التشديد؛ إما لم يؤخذ دوماً ارتفاع التكاليف مستقبلا في الاعتبار أو أن التكاليف الشاملة المتصلة بأعمال الصيانة الواسعة النطاق لمشاريع التشديد التي تنفذ حالياً لم تحدّد بصفة دائمة. كما أبلغت اللجنة أن هذه الأمور حالت دون إقامة رابط متسق بين الاحتياجات من الموارد المذكورة بإيجاز وقيمة الممتلكات الخاضعة للصيانة، خلافاً لما يتوقع حصوله وفقاً للمعايير المعتمدة في قطاع التشديد. وهذه هي الأسباب التي دفعت الأمين العام إلى الإشارة إلى ضرورة الاستعانة بخبير استشاري لاستعراض إطار ومنهجية العمل واستحداثهما، بحيث يتسنى التنبؤ بدقة بالاحتياجات من الموارد لمشاريع الصيانة والتشديد في المستقبل.

١١ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً أنه يُقترح، في ضوء المشاكل التي تم اعتراضها، تبني نهج ذي شقين لإجراء الاستعراض الاستراتيجي للمرافق. وبغية استحداث إطار ومنهجية العمل ككل، سيتولى الخبير الاستشاري، المقترح الاستعانة به، المهام التالية:

(أ) تنظيم واستحداث إطار ومنهجية عمل متسقين لاعتمادهما لإجراء تقييم رفيع المستوى للاحتياجات من الموارد لأعمال الصيانة الواسعة النطاق والتشييد الجديدة في جميع المكاتب الموجودة خارج المقر؛

(ب) تقديم إيضاحات مسهبة، بندا بنبد، عن المكونات والعناصر التي ينبغي إدراجها في الدراسة، مع تحديد حجم كل عنصر والمنهجية التي ينبغي تطبيقها على الاحتياجات من الموارد لأعمال التشييد والصيانة؛

(ج) مراجعة البيانات وأوضاع المرافق في الوقت الحاضر والمعلومات الأساسية التي قدمتها المكاتب الموجودة خارج المقر وتقييم مرافق الأمم المتحدة من حيث أهداف المنظمة ومعاييرها في مجالات الصحة والسلامة والأمن والطاقة والفعالية والوصول إليها؛

(د) وضع مبادئ توجيهية لإعداد التقارير المتعلقة بالنمو المتوقع في كل من المكاتب الموجودة خارج المقر، وذلك استنادا إلى الاتجاهات الماضية وأهداف المنظمة، وتكييف الاحتياجات من الأماكن مع الأهداف وتوقعات النمو هذه؛

(هـ) تزويد الخبراء المحليين بتوجيهات بشأن كيفية إعداد ميزانيات مشاريع التشييد والتجديد المستقبلية، والطريقة التي ينبغي اتباعها للإفادة بالاحتياجات من الموارد لتنفيذ هذه المشاريع؛ واستحداث وسيلة لإدارة المشاريع مركزيا لمساعدة الأمم المتحدة على التحقق من المشاريع المقبلة المتعلقة بالمرافق؛

(و) وضع طريقة أو نموذج لترتيب المشاريع المقترحة، بحسب أولويتها، بحيث تتكيف مع دورات الميزانية والأموال المتوافرة، مع مراعاة تبعات ذلك على القيمة الرأسمالية لكل المرافق؛

(ز) تنسيق عملية إعداد برنامج شامل لإدخال تحسينات على المرافق مقرر على امتداد السنوات العشرين القادمة.

١٢ - أما بالنسبة للخبراء الفنيين الذين سيستعان بهم لمساعدة الفريق المحلي المعني بإدارة المرافق، فإنهم سيتولون المهام التالية:

(أ) التحقق بالتفصيل من أوضاع المباني وبنيتها التحتية الفنية وتقييمها؛

(ب) تحديد الخطط العملية التي تنفذ حاليا وما سينفذ منها مستقبلا في المجموع؛

(ج) اقتراح حلول معمارية وهندسية دائمة تأخذ في الاعتبار التكنولوجيا الجديدة والأهداف الحالية للمنظمة وضرورة استمرارية العمليات؛

- (د) إجراء تحليل لتكاليف كل من هذه الحلول المقترحة قياسا بفوائده؛ وتقديم المستوى العام للتكاليف المتصلة بأي مشروع قادم للتشييد أو التجديد؛
- (هـ) وضع أي نوع من الخطوات التي يلزم اتخاذها في المستقبل، بما يشمل جميع الاحتياجات من الموارد.

١٣ - تشدد اللجنة الاستشارية على أهمية التنبؤ بشكل أدق باحتياجات المنظمة ككل، على المدين المتوسط والبعيد، والاحتياجات المالية لصيانة المرافق الحالية والمباني الجديدة التي ستشيد، ليتسنى إجراء رقابة وافية وتكوين رؤية لأجل طويل. وفي هذا السياق، تشدد اللجنة أيضا على الدور المحوري الذي يؤديه مكتب خدمات الدعم المركزية، على صعيدي الإشراف والدعم، لضمان فعالية عمليات التخطيط وإعداد الميزانيات وفعالية إدارتها ككل (انظر الوثيقة A/64/7/Add.11، الفقرة ٥). ولذلك، تحت اللجنة الأمين العام على الإسراع في إجراء الاستعراض، وهي تأمل بأن يصبح قادرا، استنادا إلى نتائج هذا الاستعراض، على وضع نهج شامل لاتباعه في إدارة المرافق. ولا بد من أن تفضي الخطة الشاملة التي تمتد ٢٠ عاما إلى تيسير إدارة مرافق الأمم المتحدة، وليس زيادة الإجراءات البيروقراطية المعقدة الجامدة.

١٤ - تشدد اللجنة الاستشارية أيضا على مسؤولية ودور الموظف الأقدم المعني بشؤون الممتلكات الموجودة خارج المقر (ف-٥) الجاري العمل على استقدامه (انظر أيضا الفقرة ٥ أعلاه)، في مجال توفير التوجيه والإشراف وإسداء المشورة في هذا الصدد. وتشدد أيضا على أهمية الإفادة من الدروس المستخلصة من عمليتي تخطيط وتنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر والخبرات المكتسبة أثناءهما. وإن اللجنة، لئن كانت لا تعترض على الاستعانة بخبراء استشاريين محددين غير متوافرين في المنظمة، طلبت عدم استثناء القدرات المتوفرة من المقترحات القادمة الداعية إلى الاستعانة بخبراء من الخارج، وتضمن هذه المقترحات إيضاحات كافية عن الثغرات الموجودة التي من المقرر أن تسدها الخدمات التي سيقدمها هؤلاء الخبراء الاستشاريون.

١٥ - ويشير الأمين العام إلى أن مكتب خدمات الدعم المركزية في صدد وضع مبادئ توجيهية تكمل نتائج الاستعراض الاستراتيجي للمرافق، وذلك لمساعدة المكاتب الموجودة خارج المقر في مجال مشاريع التشييد، لتتمكن من التعامل مع عملية تنفيذ المشاريع، بجميع جوانبها (انظر الوثيقة A/65/351، الفقرات ١٦-١٨). تشدد اللجنة الاستشارية على أهمية إنجاز هذه المهمة على وجه السرعة. ويبحث المكتب أيضا عن آليات تمويلية لتغطية الاحتياجات المالية المتصلة بصيانة المرافق على المدى الطويل. وإن المكتب، إضافة إلى التفكير

في إبرام عقود للحصول على الخدمات، كلما استدعت الحاجة ذلك، في كل من المكاتب الموجودة خارج المقر، تتم بموجبها الاستعانة بفنيين أحصائيين محليين للتحقق من برامج المشاريع وتكاليف التشييد والاحتياجات من الموارد للمساعدة على تقدير مجمل التكاليف وتحديد الجداول الزمنية للتشييد، يجري مشاورات بغرض إعداد منهجية طويلة الأجل لتوفير الأموال اللازمة لتغطية تكاليف صيانة المرافق. وأبلغت اللجنة أن هذا الأمر لن يسري على المكاتب الموجودة في الخارج فحسب، بل أيضا على المقر، وأن تطبيقه سيضمن اتساق تنفيذ المشاريع وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وفي الوقت نفسه سيأخذ مختلف مصادر التمويل في الاعتبار. ترحب اللجنة بهذه المبادرة وتأمل تزويدها بمزيد من المعلومات في إطار التقارير السنوية القادمة.

التقدم المحرز في عملية تشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا

١٦ - ترد معلومات عن التقدم المحرز في عملية تشييد مرافق إضافية للمكاتب في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا في الفقرات من ٢١ حتى ٣٨ من تقرير الأمين العام. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن أعمال التشييد بدأت بعد مرور شهرين على الموعد الذي حُدد سابقا (انظر الوثيقة A/64/486). ومن المقرر الآن أن يُنجز المشروع في شباط/فبراير ٢٠١٢، يلي ذلك التجهيز الداخلي للمرافق الذي سيستغرق نحو ستة أشهر وسيتولى تغطية تكاليفه شاغلو المرافق بحسب احتياجاتهم الفردية (A/65/351، الفقرتان ٣٥ و ٣٦). ونتج التأخر في البدء بأعمال التشييد عن طول المدة التي استغرقها التفاوض بشأن التوصل إلى اتفاق مع المقاول الذي كان سيتولى توفير ثلاثة مصاعد وبناء طابق سابع إضافي كانت تكلفتها ستتجاوز ميزانية مشروع التشييد التي أقرتها الجمعية العامة والبالغة ٦٠٠ ٤٨٨ ٧ دولار (المرجع نفسه، الفقرات ٢٤-٢٨).

١٧ - وكما هو مبين في التقرير، حلت هذه القضايا عن طريق استبعاد هذين العنصرين من العقد. وأبلغت اللجنة الاستشارية أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ستقوم بتغطية تكاليف المصاعد على نفقتها الخاصة وذلك من الموارد غير المرسودة للمشاريع. أما بناء الطابق السابع، فهو مرهون إذا ما دعت الحاجة وإذا ما تم الحصول على تمويل يغطي تكاليفه. وعلاوة على ذلك، أعربت عدة كيانات عن رغبتها في الحصول على مكاتب ضمن المرافق الجديدة وتوفير التمويل اللازم، من خلال دفع الإيجار مسبقاً، وذلك للمشروع في تشييد الطابق السابع، على النحو المنصوص عليه في خيار يتضمنه العقد الذي يسري مفعوله حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. تؤكد اللجنة أهمية تفادي التأخر في إنجاز مشروع

التشييد في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وأبلغت اللجنة، أن الميزانية لن تتضمن أي احتياجات أخرى تتصل بتكاليف التشييد بغض النظر عمّن سيستأجر المرافق في نهاية المطاف.

١٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أنه رغم أن أعمال التشييد تسير بشكل جيد، فإن إنجازها ضمن الإطار الزمني المحدد يتوقف على تسليم المقاول، بوتيرة أسبوعية منتظمة، الكمية اللازمة من الإسمنت البالغة حوالي ٩٠ طناً مطلوباً، مع العلم أن استيراد الإسمنت تنظمه الحكومة المضيفة. إن اللجنة على ثقة من أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ستواصل العمل بشكل وثيق مع سلطات الحكومة المضيفة لضمان أن تبادر إلى معالجة جميع المسائل المتصلة بتسليم مواد البناء اللازمة بسرعة وعلى نحو مضمون، وذلك لتفادي أي تأخير قد يؤدي إلى زيادة تكاليف المشروع.

١٩ - وفي الفقرة ٣٣ من التقرير، ذكر الأمين العام أنه في حين أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أعادت النظر في إمكانية تطبيق سياسة فرض رسوم على إيقاف السيارات عملاً بتوصيات اللجنة الاستشارية (انظر A/62/7/Add.11)، فإن تنفيذ هذه التوصية قد أوقف بسبب مشاكل طارئة أدت إلى إغلاق مرأب السيارات الواقع تحت مبنى مركز مؤتمرات الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٨. وأبلغت اللجنة، أن المشاريع الأخرى الجاري تنفيذها للتقيد بالمعايير الأمنية حالت دون تنفيذ هذه السياسة، غير أنه بمجرد توافر ما يكفي من أماكن لوقوف السيارات وانتهاء أعمال التشييد، ستصبح اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قادرة على البدء بتنفيذها. إن اللجنة على ثقة أنه سيتم التعامل مع هذه المسألة على النحو الملائم وبسرعة.

٢٠ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن التكلفة الإجمالية للمشروع، بعد التفاوض على شروط العقد المذكور في الفقرة ١٧ أعلاه، لا تزال ١٤ ٣٣٣ ١٠٠ دولار، خصص منها نسبة ١٠ في المائة للنفقات الطارئة التي قد تنشأ عن احتمال تجاوز التكاليف المقررة، نتيجة عوامل خارجية. وترد طريقة توزيع للتكاليف في المرفق الأول لتقرير الأمين العام.

التقدم المحرز في عملية تشييد مرافق إضافية للمكاتب في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

٢١ - تذكر اللجنة الاستشارية بأن عقد تشييد المرافق الإضافية للمكاتب في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي قد وُقِع في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وأن أعمال التشييد بدأت في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩. وأشار الأمين العام في التقرير إلى أن المشروع يُنفذ حسب الجدول الزمني المحدد ومن المتوقع أن يُنجز في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وأن تنفيذ العنصر المتصل بإقامة الفواصل متقدّم عن جدول الزماني بقليل؛ ومن المقرر أن يتم تركيب التجهيزات

الداخلية في النصف الأول من عام ٢٠١١، كما يُتوقع شغل المكاتب بالكامل بحلول منتصف عام ٢٠١١.

٢٢ - ويرد، في الفقرات من ٤٢ حتى ٤٥، موجز للتكاليف المقدّرة للمشروع، كما يرد في المرفق الثاني للتقرير بيان تفصيلي بالتكاليف يتضمن الاحتياجات من الموارد المالية. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه في حين لا تزال التكاليف ضمن المستوى الذي أقرّته الجمعية العامة في قرارها ٢٦٣/٦٣ والبالغ ٢٠٠ ٢٥٢ ٢٥ دولار، أُدخلت تعديلات على مختلف البنود لتعكس التغييرات التي جرت في سياق تقدم أعمال البناء. وتشمل الفروق، الواردة في الفقرة ٤٣، ما يلي:

(أ) تعديل تكاليف التشييد المتوقعة بما قدره ٩٨٠ ٠٠٠ ١٩ دولار، بما يعكس زيادة قدرها ٥٠٧ ٠٤٨ ١ دولارات نتيجة التقلبات في أسعار الصرف؛

(ب) احتياجات من الموارد للشؤون الأمنية تُقدّر حالياً بـ ٦٤٧ ٥٦ دولاراً، تعكس انخفاضاً قدره ٥٥٣ ٠٦٢ ١ دولاراً بسبب استخدام الشواغر القائمة لتلبية معظم الاحتياجات الأمنية؛

(ج) تعديل المبلغ المخصص للطوارئ بما قدره ٣٥٣ ٦٥٢ ١ دولاراً يعكس زيادة قدرها ٠٤٦ ١٤٠ ١ دولاراً، تمثل المحصلة النهائية لعدم إنفاق جميع النفقات الأمنية التي تقابلها زيادة في الاحتياجات لتكاليف التشييد.

٢٣ - وبالإضافة إلى ذلك، ازدادت الاحتياجات من الموارد المالية في عام ٢٠١٠ بما يعادل ٠٦٢ ٠١٧ ٢ دولاراً، بسبب تسارع معدل دفع الأموال الناجم عن تسارع وتيرة التقدم المحرز في أعمال التشييد. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه يُقترح تمويل هذا النقص في هذه الموارد من الفائض المتراكم غير المخصص البالغ ٨٤٥ ٢٥٤ ٢ دولاراً المتوافر ضمن حساب الإنشاءات الجارية، نتيجة الوفورات المحققة من مشاريع التشييد السابقة وإيرادات الفوائد التي تمّ تحصيلها، على أن تُعاد تلك الأموال إلى هذا الحساب عند تحصيل الإيرادات الجديدة البالغة ٤,٦ ملايين دولار في منتصف عام ٢٠١١ كما هو متوقع.

٢٤ - ترحّب اللجنة الاستشارية بالتقدم المحرز حتى الآن، الذي ينبغي أن يضمن إنجاز مشروع التشييد في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في حينه. وتتوقع اللجنة أن تُستخدم الدروس المستخلصة من هذا المشروع في تنفيذ مشاريع التشييد الجارية الأخرى والمقبلة التي تضطلع بها المنظمة.

الخلاصة

٢٥ - توصي اللجنة الاستشارية، آخذة في الاعتبار تعليقاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات من ٥ إلى ٢٤ أعلاه، بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير الأمين العام عن إدارة الممتلكات ومشاريع التشييد الجارية في المواقع الخارجية (A/65/351).

ثالثاً - التقديرات المنقّحة المتعلقة بالبواب ٢٠، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١: نقل المقرّ دون الإقليمي الموجود في المكسيك

٢٦ - كما هو مبين في تقرير الأمين العام (A/65/385)، يشغل المقرّ دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في المكسيك منذ عام ١٩٧٤ مبنى مكاتب مستأجراً يتألف من ١٧ طابقاً ويُعرف بـ "مبنى Mazaryk". ويبلغ إجمالي المساحة المستأجرة قرابة ٥٠٠٠ متر مربع يتقاسمها مختلف صناديق الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها المذكورة في الفقرة ٢ من التقرير. وتتولّى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الشؤون الإدارية المتصلة بالخدمات المشتركة، وذلك بوصفها الوكالة الرائدة في مكسيكو سيتي. وأبلغت اللجنة، بناءً على استفسارها، أن القوام الإجمالي لموظفي النظام الموحد للأمم المتحدة في مكسيكو سيتي يبلغ ٥٣١ (٨٩ من موظفي اللجنة الاقتصادية و ٤٤٢ من موظفي الوكالات والصناديق والبرامج الأخرى).

٢٧ - غير أن اللجنة الاستشارية تلاحظ أنه على ضوء عدد من التقييمات الأمنية وتقييمات المخاطر، ونظراً للزلازل والانفجارات البركانية التي تشهدها المنطقة وما يتّسم به مبنى المكاتب المذكور من ضعف هيكلي، إلى جانب اعتبارات السلامة والأمن من قبيل عدم وجود مرآب للسيارات تحت الأرض ومطعم وغير ذلك من المنافع العامة، ومحدودية الممرات اللازمة لإحلاء الموظفين، تقرر أن المكان الحالي للمقرّ دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لا يستوفي الحد الأدنى لمعايير العمل الأمنية الدنيا المعمول بها في الأمم المتحدة (انظر المرجع نفسه، الفقرات ٢-١٠). ولذلك يوصى بنقل مكاتب الأمم المتحدة إلى موقع مستوفٍ لتلك المعايير.

٢٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن اللجنة الاقتصادية قد بدأت في عام ٢٠٠٨، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، تبحث عن مبنى لتُنقل إليه المكاتب وأنه بحلول عام ٢٠١٠، كان قد تم تقييم نحو ٣٣ مبنى (المرجع نفسه، الفقرات ١١-١٣). وأبلغت اللجنة أن بعض

المكاتب والصناديق والبرامج قد انتقلت إلى مبنى آخر منذ بضعة أشهر (المرجع نفسه، الفقرة ١٥)، وأن ذلك المبنى لا يحتوي على المساحة الكافية لتشغله اللجنة الاقتصادية. وكما هو مبين في التقرير، ينتهي عقد الإيجار الحالي لمبنى Mazaryk بنهاية آذار/مارس ٢٠١١. ولذا يرى الأمين العام أنه قد بات من أقصى الأهمية إعادة تقييم الوضع الحالي وضرورة نقل المكتب دون الإقليمي إلى مكان جديد آمن (المرجع نفسه، الفقرة ١٤). وقد أصبح أحد المباني التي جرى تقييمها متاحاً، وهو يلي متطلبات المساحة والموقع والأمن إلى جانب أن كلفته تقع ضمن النطاق المقبول، غير أنه سيجري تقييمه مرة أخرى إذا تمت الموافقة على التمويل.

٢٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن احتياج اللجنة الاقتصادية من المساحة قُدِّر بـ ١ ٨٥٠ متراً مربعاً، بينما المساحة المستأجرة حالياً تساوي ٢ ٤٠٠ متر مربع. ويرجع تخفيض المساحة إلى إعادة النظر في توزيع الاحتياجات وفقاً للمبادئ التوجيهية الجديدة الخاصة بالحيز المكتبي كما هو مبين في الجدولين ١ و ٢ من التقرير. وأشار أيضاً إلى أن المشروع سيستغرق حوالي سبعة أشهر بدءاً من التفاوض على العقد حتى الانتقال الفعلي. وتقدر التكلفة الإجمالية لنقل المقر دون الإقليمي للجنة الاقتصادية بـ ١ ٧٥٨ ٨٠٠ دولار. وتشير اللجنة إلى أنه من المعتاد في المكسيك أن يمنح المالك المستأجر فترة إعفاء من دفع الإيجار تتراوح بين ثلاثة وأربعة أشهر.

٣٠ - والقيمة التقديرية لما تحتاجه عملية نقل المقر من موارد، المبينة تفصيلها في الفقرة ٢٠ والموجزة في الجدول ٣ من التقرير، تتألف مما يلي:

(أ) ٤٠ ٠٠٠ دولار لسفر الموظفين لإجراء أعمال المعاينة والتحقق من الامتثال للمعايير فيما يتصل بالمرافق وتكنولوجيا المعلومات والأمن والمشتريات؛

(ب) ٩٢ ٥٠٠ دولار للخدمات التعاقدية لتغطية تكاليف الانتقال وأتعاب اثنين من الاستشاريين ذوي الخبرة التقنية اللازمة للإشراف على المشروع وإدارته؛

(ج) ٦٣٠ ١٠٠ دولار لشراء الأثاث والمعدات؛

(د) ٩٩٦ ٢٠٠ لتكاليف الإنشاءات والتعديلات والإدارة.

٣١ - وبناء على ذلك، يطلب الأمين العام، الإذن من الجمعية العامة لنقل المقر دون الإقليمي للجنة الاقتصادية في مكسيكو سيتي إلى مكان آمن ومستوفٍ لمعايير العمل الأمنية الدنيا وللدخول في التزامات قدرها ١ ٧٥٨ ٨٠٠ دولار في إطار الميزانية البرنامجية للفترة

٢٠١٠-٢٠١١، تحت الباب ٢٠، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر المرجع نفسه، الفقرة ٢٢).

٣٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية ما ورد في الفقرة ١٩ من تقرير الأمين العام بخصوص الجهود التي بُذلت حتى الآن على صعيد التماس مساعدة الحكومة المضيفة. وزُوِّدت اللجنة، بناءً على استفسارها، بمعلومات عن نوع الدعم الذي قُدِّم إلى كيانات الأمم المتحدة الأخرى فيما يتعلّق بأماكن العمل. وإن اللجنة على ثقة بأن الأمين العام سيواصل التحوار مع الحكومة المضيفة لكي تسهّل، قدر الإمكان، انتقال المكتب دون الإقليمي بشكل سريع. وعلاوة على ذلك، فإنه على ضوء الدروس المستخلصة (انظر الفقرة ٢٨ أعلاه)، تشجّع اللجنة الأمين العام على السعي، مستقبلاً وكلّما أمكن، إلى تشارك مكاتب الأمم المتحدة المباني نفسها تحقيقاً لوفورات الحجم وتعظيماً لفوائد التشارك في الترتيبات الأمنية وسائر الترتيبات.

٣٣ - ووفقاً لما أُفيدت به اللجنة، فإن طلب سلطة الالتزام يأخذ في الاعتبار الشك في إمكانية العثور على مبنى مناسب مستوفٍ لمتطلبات معايير العمل الأمنية الدنيا، وعدم التأكد من الوقت اللازم للتفاوض على شروط الإيجار المناسبة، بما في ذلك ما يُقدّم من عروض من قبيل الإعفاء من دفع الإيجار لثلاثة أشهر (انظر الفقرة ٢٩ أعلاه) أو المساهمة في تكاليف التعديلات، قبل إبرام العقد وتوقيعه. وعندما تصبح هذه العناصر معروفة ويتمّ صرف النفقات، سيُبلغ عن الموارد الإضافية، إذا اقتضاها الأمر، ضمن تقرير الأداء الثاني.

٣٤ - توصي اللجنة الاستشارية بأن تأذن الجمعية العامة للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ أقصاه ٨٠٠ ٧٥٨ ١ دولار في إطار الباب ٢٠، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وينبغي الإبلاغ عن النفقات الفعلية في سياق تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين.